والدليل الاخير على هذا الانحدار في درك الصرف العربي تجاه مأساة لبنان هو ، بالاضافة الى التأخير المعيب في انعقاد مؤتمر قمة ، هذا التعثر والعشوائية بين صيغة مؤتمر قمة شامل او مؤتمر قمة رباعي ٠

ومهما قيل في فوائد قمة مصغرة ، من حيث قدرة هذا المؤتمر على حصر البحث بموضوع لبنان ، فان الهدف من هذا الحصر هو جعل التسوية للازمة اللبنانية ـ اللبنانية وللمعادلة اللبنانية ـ **الفلسطينية متناغمة** مع توجه انظمة دول المجابهة ـ والدول النفطية (السعودية والكويت) نحو التسوية بموجب الصياغات الاميركية العامة ٠

من جهة اخرى فان ما شاهدناه من لا مبالاة فعلية طيلة هذه المدة من مأساتنا من الدول العربية يجعل جدوى مثل هذا الاجتماع ضيئلة امام مزالق مؤتمر قمة عربية مصغرة ومخاوفنا الحقيقية منه ، وامام ضآلة توقعاتنا من مؤتمر قمة عربي شامل ٠ فاننا ازاء ما يحدث في لبنان من مجازر على كل المستويات ، وما يحدث في المنطقة من اختلال حقيقي في موازين القوة لصالح العدو الاسرائيلي نؤيد السرعة في **اجتماع قمة عربية ما** ٠ ولعله امام هذا البطء في التحرك العربي وامام مقتضيات السرعة المطلوبة لتدخل عربي جماعي لوقف النزيف الجنوني في جسمنا السياسي ـ وفي عقلنا السياسي ايضا ـ نرى لزاما ان نقترح كاجراء ذرائعي **جعل مؤتمر القمة المصغرة مفتوحا** للدول العربية الراغبة في المشاركة ، حتى يأتي القرار **باسرع ما يمكن** وباقرب وقت ممكن خاصة وان عددا من الدول العربية ابدى استعداده للمشاركة ٠

ولا بد لقرار مؤتمر القمة المنوي عقده ان يؤمن بالنسبة للوجود العسكري السوري مسألتين هامتين:جدولة الانسحاب الكامل من لبنان بموجب مراحل زمنية تبدأ باحلال فوري لقوات امن عربية في مناطق صوفر وجزين ومن ثم التدرج نحو ما يلزمه قرار القمة في هذا الصدد ٠ ولا بد في هذا المضمار من ان تكون هناك مشاركة سورية مهمة في قوة الامن العربية يضمن دورها المتميز ويلغي دورها المستأثر والمتحيز ٠

ولا بد مع هذا ان يتم الاعداد لقيام مؤسسات الدولة ـ لا لعودتها ـ من خلال ادخال تعديلات جذرية في النظام يتضمن وحدة لبنان العضوية وسيادته الكاملة ، وتوجها لمعالجة القضايا المعلقة والمستجدة اثر معاناة استمرت اكثر من ستة عشر شهرا ٠ من هنا لا بد من ان يلازم قرار القمة قرار يتعلق بالاجراءات المالية والاقتصادية الكفيلة باعادة الحياة الطبيعية بعد ان دفع لبنان ثمنا غاليا للكسل العربي في معالجة تناقضاته ، وعلى المستوى اللبناني لا بد من مباشرة الحوار السياسي الهادف انطلاقا من قواسم